

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- قال الزركشي هو المنصوص المختار للأصحاب .
- وقال هو مقتضى ما جزم به المجد وهو الصواب انتهى .
- الثانية هو حق □ .
- قدمه في الرعايتين والحاوي الصغير .
- فعلى المذهب يسقط الحد بعفوه عنه بعد طلبه .
- وقال القاضي وأصحابه يسقط بعفوه عنه لا عن بعضه .
- وعلى الثانية لا يسقط .
- وعليهما لا يحد ولا يجوز أن يعرض له إلا بطلب .
- وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله إجماعا .
- قال في الفروع ويتوجه على الثانية وبدونه .
- ولو قال اقذفني فقفه عزز على المذهب ويحد على الثانية .
- وصح في الترغيب وعلى الأولية أيضا .
- ويأتي ذلك في كلام المصنف .
- فائدة ليس للمقذوف استيفاؤه بنفسه على الصحيح من المذهب .
- وذكره بن عقيل إجماعا وأنه لو فعل لم يعتد به .
- وعلى القاضي بأنه يعتبر نية الإمام أنه حد .
- وقال أبو الخطاب له استيفاؤه بنفسه .
- وقال في البلغة لا يستوفيه بدون الإمام فإن فعل فوجهان .
- وقال هذا في القذف الصريح وأن غيره يبرأ به سرا على خلاف في المذهب .
- وذكر جماعة على الرواية الثانية لا يستوفيه إلا الإمام .
- وتقدم في كتاب الحدود هل يستوفى حد الزنى من نفسه